

## شرح الزركشي على مختصر الخرقى

@ 449 @ .

قال : ولو قال لهم في مرض موته : أحكم حر . أو كلكم حر . ومات فكذلك . .  
ش : يعني حكم ذلك حكم ما تقدم ، وقد تقدم التنبيه على صورة : كلكم حر . أما أحكم حر  
إذا لم ينو معيناً فإنه يقرع بينهم ، إذ لم يكن عليه دين يستغرفهم ، فمن خرجت عليه  
القرعة عتق إن خرج من الثلث ، وإلا عتق منه قدر الثلث ، وإن نوى معيناً تعين العتق فيه  
، وليس للمعتق التعيين إذا لم ينو على المذهب ، واللاّهُ أعلم . .  
قال : وإذا ملك نصف عبد فدبره ، أو أعتقه في مرض موته ، فعتق بموته ، وكان ثلث ماله  
يفي بقيمة النصف الذي لشريكه أعطي وكان كله حراً في إحدى الروايتين عن أبي عبد اللّاه  
رحمه اللّاه ، والرواية الأخرى لا يعتق إلا حصته وإن حمل ثلث ماله حصة شريكه . .  
ش : الرواية الأولى اختيار أبي الخطاب في خلافه ، إلا أنه إنما صرح بذلك في العتق ، وذلك  
لأن تصرف المريض في ثلث ماله كتصرف الصحيح في الجميع ، ولو أعتق الصحيح الموسر سرى في  
كل ماله ، فكذلك يسرى في ثلثه ( والثانية ) اختيار الشيرازي ، والشريف ، وحكاه عن شيخه  
، لأن حق الورثة تعلق بماله إلا ما استثنيناه من الثلث بتصرفه فيه ، وفي المذهب ( رواية  
ثالثة ) يسرى في العتق لما تقدم ، إذ العتق يقع في حال الحياة ، ولا يسرى في التدبير ،  
لأن ملكه يزول بموته ، فلم يبق له شيء يوفي منه ، وهذه اختيار القاضي في الروايتين ،  
إلا أنه لم يصرح برواية إنما قال : يجب أن يكون الصحيح من الروايتين أنه إذا أعتق في  
مرضه قُوم ، وإذا أوصى لم يُقَوِّم ، وأعلم أن حكم الوصية يعتق بذلك حكم تدبيره ، صرح  
به القاضي في روايته ، وأبو الخطاب وغيرهما . .  
وقول الخرقى : فعتق بموته . أي بسبب موته ، إشعار منه بأن العتق في المرض والتدبير  
والوصية جميع ذلك معتبر بالموت ، إن كان له مال يخرج له من ثلثه نفذ ، وإلا نفذ منه قدر  
الثلث ، وإن لم يكن له مال ، أو كان له لكن عليه دين يستغرقه ، لم ينفذ منه شيء ،  
وقوله : وكان ثلث ماله يفى بقيمة نصف الشريك ، يحترز عما إذا لم يف بقيمة نصيب الشريك  
، وتحت صورتان ( إحداهما ) لا يفى بشيء منه ، فهذا لا يعتق إلا نصيبه ، قال أبو محمد :  
بلا خلاف نعلمه ، إلا قول من يقول بالسعاية ( الثانية ) وفي بعضه ، فينبغي أن يتخرج على  
العتق والحال هذه في حال الصحة ، إن قلنا : يسرى في ذلك القدر على المنصوص . خرج هنا  
الخلاف السابق ، وإن قلنا : لا يسرى ثم فها هنا أولى . .  
ومقتضى كلام الخرقى أنه بمجرد التدبير لا يسرى عليه ، وهذا هو المذهب المشهور المجزوم

به للقاضي وغيره ، إذ التدبير إما تعليق بصفة أو وصية ، وكلاهما لا يسري ، وحكى أبو الخطاب والشيخان وجها ، وابن حمدان في رعايته رواية بالسراية ، فيصير كله مديراً ، ويغرم لشريكه قيمة حقه منه ، لأنه سبب العتق بالموت ،